



مجلة الدراسات الإيرانية
Journal for Iranian Studies

مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الثالثة – العدد العاشر – أكتوبر 2019

تصدر عن



RASANAH
المعهد الدولي للدراسات الإيرانية
International Institute for Iranian Studies

التوازنات الحرجة تأثير القوى الإقليمية والدولية على علاقة الهند بإيران

د. أسامة نور الدين

باحث في العلاقات الدولية

تمثل العلاقات الهندية-الإيرانية أهمية كبيرة بالنسبة للدولتين، وإن كانت في الفترة الأخيرة تشهد حالة من التراجع؛ نظراً للتوترات الكبيرة التي تشهدها العلاقات الإيرانية مع حلفاء الهند وعلى رأسهم الولايات المتحدة ودول الخليج العربي خاصة المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ما يجعل الهند تعيد النظر في تلك العلاقة، خوفاً على مصالحها الإستراتيجية مع الولايات المتحدة من جهة ودول الخليج العربي من جهة أخرى، لذلك تعمل الهند على التعامل مع جملة من المتناقضات في سياستها الخارجية مع إيران.

في الوقت الذي تحاول فيه الهند أن تبقى على شعرة معاوية مع إيران؛ لما تمثله من أهمية للهند في بعض المجالات الإستراتيجية خاصة في موازنة علاقاتها مع باكستان، التي تشهد بدورها توتراً كبيراً في الفترة الأخيرة، تحرص على ألا تكون تلك العلاقة على حساب علاقاتها بالولايات المتحدة التي تفرض حصاراً محكماً على إيران، وتطلب من كافة شركائها الالتزام بقطع كافة العلاقات الاقتصادية مع إيران، بما في ذلك الهند، وإن كانت هناك بعض الاستثناءات، إلا أنها تبقى في النهاية في الحد الأدنى، وتفرض على الهند -التي تقع في بيئة أمنية غير مستقرة، وتواجه تهديدات أمنية من جميع الجوانب نظراً لوقوعها بين قوى نووية كالصين وروسيا وباكستان، هذا بخلاف مشاكلها الحدودية، ووجودها بالقرب من منطقة آسيا الوسطى وما تعانیه من مشاكل خاصة بالإرهاب وتجارة السلاح والمخدرات- أن تلتزم في علاقاتها الخارجية خاصة مع إيران بمزيد من الحكمة والتوازن حتى تحافظ على علاقاتها ومصالحها مع شركائها الآخرين. وللوقوف على تطورات تلك العلاقة وما تشهدها من تعقيدات وتذبذبات تفرضها التطورات على الساحة الدولية، وما يمكن أن تؤول إليه العلاقات في المستقبل، سوف يعتمد هذا البحث على الجمع بين المدخلين التاريخي: الذي يساعد في معرفة التطور التاريخي للسياسة الخارجية الهندية، والجغرافي: الذي يستخدم في تحليل وتفسير العديد من الاتجاهات والعوامل المؤثرة في السياسة الخارجية الهندية، بالإضافة إلى المنهج المقارن المستخدم لدراسة وإبراز أوجه التشابه والاختلاف بين مصالح الهند مع إيران ومصالحها مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربي وأيهما ترجح في حال اختلفت المصالح والتوجهات الخاصة بالسياسة الخارجية لتلك الدول، وتأثير ذلك على اتجاهات السياسة الخارجية الهندية إزاء إيران في المستقبل.

أولاً: الهند وصراع القوى المتنافسة على النظام الدولي

تحتل الهند مكانة كبيرة على الساحة الدولية؛ ويرجع ذلك بالأساس إلى كونها قوة إقليمية في منطقة جنوب آسيا التي تُعد من المناطق شديدة الخطورة، الأمر الذي يعطيها دوراً بارزاً على صعيد السياسة الخارجية العالمية، ويجعل القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة تنظر إليها بوصفها عنصر استقرار في المنطقة، ويزيد من مكانة الهند ودورها الإقليمي والدولي اتباعها لسياسة براغماتية تسعى إلى الاستفادة واستغلال كافة الأوراق المتاحة في علاقاتها الخارجية، إذ بات واضحاً مع تغير الظروف الدولية أنها تخلت تماماً عن الاعتقاد بأن العلاقات الدولية يمكن أن تحكمها الأخلاقيات والمثل أكثر مما تحكمها الواقعية، وهو الاتجاه الذي تبنته تحت زعامة نهرو بعد الاستقلال،

وبالنظر إلى شكل ومضمون السياسة الخارجية الهندية سنلاحظ أنها تحكمها مجموعة من الأبعاد، وأنها قد شهدت خلال الفترة الأخيرة بعض التحولات التي أثرت على علاقات الهند ببعض الدول ومنها إيران⁽¹⁾.

تتبع الهند في سياستها الخارجية مع جوارها الإقليمي سياسة "الحدود الممتدة" التي تضمّ وفقاً للرؤية الهندية الدوائر المحيطة بها كمضيق هرمز والخليج العربي غرباً، ومضيق مالاقا وبحر الصين الجنوبي شرقاً، وآسيا الوسطى شمالاً والقارة القطبية الجنوبية جنوباً، وتفرض تلك السياسة على الهند أن تلعب دوراً في صياغة ترتيبات الأمن الإقليمي بحثاً عن حماية مصالحها، ومصالح شركائها الدوليين، فالولايات المتحدة التي تشهد علاقاتها حالة من التوتر غير المسبوق مع إيران، تُفسح المجال للهند -حليفها الإستراتيجي في المنطقة -للاضطلاع بالدور الأكبر في أفغانستان، حتى لا يتسبب انسحابها من أفغانستان في فراغ تملؤه إيران التي تحاول أن تلعب دوراً إقليمياً كبيراً في المنطقة⁽²⁾.

وتعتمد الهند التي تملك إمكانات لعب دور بناء يساعد في كبح المخاطر الجيوسياسية على البعد التعاوني مع شركائها الإقليميين والدوليين، وهي تملك إمكانات يمكن الاستفادة منها في لعب دور القنطرة بين الشرق والغرب، ومما يساعدها في لعب ذلك الدور نظرتها الخاصة للعالم لا كساحة لصدام الحضارات، بل كمسرحٍ لمد جسور التعاون في مواجهة التحديات المشتركة⁽³⁾.

ولذلك نجدها تحرص على إتباع سياسة متوازنة مع المجتمع الدولي، إلا أن الضغوط الداخلية وكذلك حالة عدم الاستقرار التي يعانيتها المجتمع الدولي وفي القلب منه منطقة الشرق، تفرض على السياسة الخارجية الهندية المتوازنة بشكل كبير ضغوطاً هائلة، وتضع علاقاتها مع بعض الدول في حرج شديد، وعلى رأس تلك الدول إيران التي تتأزم علاقاتها مع شركاء الهند الإستراتيجيين وخاصة الولايات المتحدة ودول الخليج العربي، وإن كانت الهند في مواجهة تلك الأزمات الطارئة تجعل مصالحها هي الحكم في الفصل بين العلاقات المختلفة، وهي في ذلك لا تجد صعوبة كبيرة في تغيير سياساتها الخارجية لتحقيق مصالحها، ومن ذلك تغيير سياستها التقليدية في الشرق الأوسط والتي اعتمدت على تحقيق التوازن بين القوى الثلاثة المؤثرة في المنطقة، وهي دول الخليج العربي من جهة وإيران من جهة ثانية وأخيراً إسرائيل⁽⁴⁾.

وكانت الهند سبق وأعلنت امتلاكها الإرادة الكافية للوقوف أمام التطورات التي قد تضر بمصالحها، ومواصلة إستراتيجياتها المستقلة، ومتابعة العلاقات الدولية بما يتماشى مع احتياجاتها، وذلك بغض النظر عن الخلافات التي قد تكون بين الدول،

ولكنَّ التوترات ما بين الولايات المتحدة وإيران، عرقلت النشاط الهندي الخاص بتفعيل سياسة "النظر شرقاً" والحفاظ على علاقات متطورة مع دول المنطقة بما في ذلك إيران التي تُعدُّها الهند ذات أهمية كبيرة لتحقيق أهدافها، واضطرت الهند في نهاية المطاف للانصياع للإرادة الأمريكية وتقليل مستوى علاقاتها التجارية مع إيران، بالرغم من تعارض هذا مع سعي الهند لأن تصبح قوةً فوق إقليمية، وحاجاتها لاستيراد 73% من موارد الطاقة اللازمة من الخارج⁽⁵⁾.

ليس هذا فحسب، بل وتأتي الهند على علاقاتها بإيران لحساب علاقاتها بالولايات المتحدة، بالرغم من أنَّ ذلك سوف يؤدي من وجهة النظر الهندية- لفجوة تنتظرها الصين للولوج منها لملء الفراغ الذي ستتركه الهند مع إيران، ولهذا يبقى التراجع في العلاقات الهندية بإيران في الوقت الحالي والناجم عن الضغوط الأمريكية على المجتمع الدولي بما في ذلك الهند تراجعاً مؤقتاً، حيث ترى الهند في آسيا الصغرى وإيران بصفة خاصة إمكانات هائلة للطاقة ولل سوق الاستهلاكية الهندية، وهي وإن تراجعت قليلاً في علاقاتها التجارية مع إيران الآن إلا أنه يتوقع أن تعود لتأمين التوازن الجيوسياسي الذي تحاول الحفاظ عليه في المنطقة⁽⁶⁾.

في الواقع هناك العديد من العوامل التي تدفع الهند مؤقتاً لترجيح كفة الطرفين الأمريكي والخليجي على كفة إيران، ومن ذلك الشق الاقتصادي، إذ بلغ حجم التبادل التجاري مع دول مجلس التعاون الخليجي 137,7 مليار دولار في العامين 2014 و 2015، وبحلول العام 2015، أصبحت الهند والصين أهم شريكين في مجالي التجارة والاستثمار لدول مجلس التعاون الخليجي، كما توفر المنطقة ملايين الفرص للأيدي العاملة الهندية، وتبلغ قيمة تحويلات الهنود العاملين في دول مجلس التعاون الخليجي نحو 35,9 مليار دولار، ليس هذا فحسب، بل تستورد الهند أكثر من نصف حاجتها من النفط والغاز من الخليج؛ ولذلك يشعر صناع السياسة الهنود بالقلق إزاء غياب الاستقرار المتزايد وضعف الدول في الشرق الأوسط، الأمر الذي يهدد واردات الهند من الطاقة⁽⁷⁾.

ومن العوامل المؤثرة كذلك في سياسة الهند الخارجية تصارع الأقطاب الدولية في الشرق الأوسط، فالصين تقدم نفسها كبديل للولايات المتحدة كما أنها وقعت اتفاقيات أمنية مع حلفائها في المنطقة، بالإضافة إلى تأمين الحماية الدبلوماسية لخصومها على غرار إيران. الأمر الذي دفع الهند لتطوير سياسة التواصل مع دول الخليج العربي التي يعتمدها رئيس وزراء الهند ناريندرا مودي تجاه الشرق الأوسط، والتي بمقتضاها وقعت الهند اتفاقيات أمنية ودفاعية مع المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان ودولة قطر. فالهند تحاول أن تضع نفسها كقوة مؤثرة في المنطقة، بحيث

إذا ما نظرت الولايات المتحدة في خياراتها الإستراتيجية في منطقة سريعة التغير، فستجد أن دور الهند المتزايد أمرًا لا يمكن تجاهله⁽⁸⁾.

وفي إطار تعزيز شرعيته داخليًا، وعد رئيس الوزراء الهندي مودي خلال حملته الانتخابية بإعادة بناء الهند دولةً قويةً وشاملة، وجعل الهند من أهم القوى الدولية الكبرى، والفاعلة في النظام العالمي، وفي إطار هذه الرؤية شهدت السياسة الخارجية الهندية عددًا من التحولات الإستراتيجية، كان أبرزها سعي مودي لأن تصبح الهند قوة دولية مؤثرة، مع انتهاجه سياسات اقتصادية قائمة على الانفتاح، وإقامة شراكات إستراتيجية مع جميع دول العالم، لدعم الاقتصاد الداخلي، وزيادة فرص الاستثمار لمواجهة معدلات البطالة المتزايدة⁽⁹⁾.

في هذا السياق، لعبت المتغيرات الدولية والإقليمية المتمثلة في مكافحة الإرهاب، والحرب التجارية ما بين الولايات المتحدة والصين دورًا واضحًا في تعزيز شرعية مودي واستمراره في منصبه لدورة ثانية دون منافس قوي، وعليه فقد استمد مودي شرعيته ليس من سياساته الإصلاحية الداخلية فحسب، بل من تحركاته الخارجية التي تدعم موقف الهند، وثقلها في التفاعلات الدولية الموازية للصين، علاوة على اتباعه إستراتيجية خارجية مغايرة عن سابقه، تسعى إلى أن تجعل الهند فاعلاً دولياً في محيطها الجغرافي، ولاعباً بارزاً في الملفات الدولية المثارة، وهو ما تمكن من تحقيقه بشكل أو بآخر من خلال الزيارات المتبادلة والاتفاقيات التعاونية مع دول الشرق الأوسط ومنهم دول الخليج العربي، وإسرائيل ومصر، ومن ثم خلق موطناً جديداً للهند في ديناميات الشرق الأوسط⁽¹⁰⁾.

وتأتي الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الهندي، ناريندرا مودي، لدولة الإمارات العربية المتحدة، في أغسطس 2019 في إطار تلك التحولات، إذ تمثل محطة جديدة من محطات العلاقة القوية التي تربط الهند بدول الخليج العربي، كما تؤثر على عمق الانسجام والتوافق في الرؤى والتصورات تجاه العديد من الملفات الإقليمية والدولية، وبغض النظر عن التصريحات الرسمية - رغم دلالتها الكبيرة في توطيد العلاقات - فإن لغة الأرقام تكشف أن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد اليوم ثالث أكبر شريك تجاري للهند بنحو 60 مليار دولار في عامي 2018 و2019؛ وذلك من خلال استثمار العديد من الشركات الهندية في دولة الإمارات العربية المتحدة⁽¹¹⁾.

فالواضح من خلال سياسات مودي أنه يعمل على وضع الهند في دور قيادي، بدلاً من كونها مجرد "قوة توازن على المستوى الدولي"؛ وهو ما انعكس في الخطاب الموجه للدوائر البيروقراطية في عملية صنع السياسة الخارجية الهندية، إذ أكد وزير الخارجية

فيجاي جوخال أن "الهند قد انتقلت من سياسات الماضي غير المنحازة، إلى دولة متوازنة، لكنها لا تزال تعمل على دعم قضاياها، من خلال العمل على تغيير نهجها تجاه المشاركة في الساحة العالمية، والاستفادة من شراكتها مع الولايات المتحدة في تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إطار منظم للعلاقة يساعد في تمكين الهند من الوصول إلى طموحاتها على الساحة الدولية"⁽¹²⁾.

إن السياسات الخارجية للدول لا تتغير بشكل جذري مع تغير الحكومات، لكن ما حدث هو أن حكومة مودي قد تجاوزت بعض الافتراضات التي كانت تحكم علاقات الهند الخارجية، وباتت مستعدة أكثر من أي وقت مضى لتولي دور عالمي أكبر من خلال إدراكها لدورها في الصراعات بين القوى الدولية⁽¹³⁾.

ثانياً: العلاقات الهندية الإيرانية: الأهمية المتبادلة

تنظر الهند إلى إيران كجار ومصدر مهم للطاقة، ولكنها في نفس الوقت لا تود الدخول في صراعات مع الولايات المتحدة، وإن كانت فقط تتمنى أن تأخذ الولايات المتحدة الأمريكية نظرتها تلك في الحسبان؛ نظراً للشراكة بينهما، لذا فهي وإن أوقفت استيرادها للنفط من إيران بعد أن كانت ثالث أكبر مصدر لها، إلا أنها وبالرغم من ذلك من المستبعد أن تصطف الهند في عهد مودي بالكامل إلى جانب المعسكر الأمريكي في هذه المواجهة، رغم التقارب السياسي بين الطرفين، لاعتبارات جيوسياسية وتاريخية سيكون القفز عنها مكلفاً للغاية، ولا سيما دفع إيران إلى التقارب مع كل من باكستان والصين.

وقد شهدت العلاقات الهندية - الإيرانية العديد من مراحل المد والجزر، إلا أنها لم تشهد انطلاقة حقيقية سوى في حقبة التسعينيات، إذ اتسمت الفترات السابقة بالعديد من حالات التوتر بالرغم من توقيع نيودلهي وطهران معاهدة صداقة تدعو إلى "السلام الدائم" بين الدولتين في مارس 1950، فمع اندلاع الحرب الباردة بين القوتين العظمتين في ذلك الوقت، وانخراط كل طرف في تحالف مضاد للطرف الآخر، اتسمت العلاقة بالتوتر المستمر، إذ في الوقت الذي كانت فيه إيران ترتبط بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة وباكستان تحت حكم الشاه، كانت الهند تربطها علاقات قوية بالاتحاد السوفيتي، ولذلك عندما قامت الحرب خلال عامي 1965 و1970 ما بين الهند وباكستان كانت إيران تقدم المساعدات العسكرية لباكستان⁽¹⁴⁾.

وكان لهذا دوره في ترحيب الهند بما يسمى الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، وذلك في محاولة منها للتقارب مع النظام الجديد، والتخلص من الخلافات العديدة التي

كانت تقف حجر عثرة في تطوير العلاقات بين البلدين أيام حكم الشاه، ولكن عندما اندلعت الحرب العراقية-الإيرانية، لم تقف الهند إلى جانب إيران وإنما حرصت على أن تقف على مسافة واحدة نتيجة لرغبتها في الحفاظ على مصالحها النفطية مع البلدين، وإن كانت في الغالب تخشى من نوايا إيران نتيجةً لحكمها الديني وخوفها من تصدير الثورة الشيعية إلى الهند التي يوجد بها أقلية مسلمة كبيرة⁽¹⁵⁾.

وظلت العلاقة بين البلدين على هذه الحال ولم يطرأ عليها أي تقدم سوى بعد انتهاء الحرب الباردة عندما قام رئيس وزراء الهند نارسيما راو بزيارة إيران عام 1993، حيث بدأت الهند وإيران تتبادلان الزيارات الرسمية منذ ذلك التاريخ حتى اليوم؛ بهدف ترسيخ العلاقات وتقويتها بين الدولتين، وفي هذا الإطار تم توقيع اتفاق نيودلهي في 2003 الذي أدى لتوسع نوعي كبير في العلاقات، وأكد التزام البلدين بتعميق التعاون في المجالات الاقتصادية والعسكرية⁽¹⁶⁾.

تفرض العقوبات الأمريكية على إيران، والعلاقات المتوترة مع دول الخليج أن تتوسع إيران علاقاتها وتحالفاتها سواء مع الصين أو الهند، لكيلا تقتصر على مجال الطاقة فقط كما هو متعارف عليه، وإنما تمتد إلى مجالات أخرى كالمدفوع والبحث العلمي وتبادل الخبرات.

وتأتي الهند على رأس الدول الصاعدة التي تعمل إيران على توطيد علاقاتها معها، مستفيدة من سعي الهند لأن تصبح قوة دولية مؤثرة؛ كونها تمتلك الموارد البشرية والطبيعية وتمتلك التقنية والقدرة على صناعة الأسلحة ولديها موقع جغرافي يمكنها من لعب دور أساسي في المحيط الهندي، إذ تعد ثاني أكبر قوة في آسيا بعد الصين وترى في نفسها نداً للقوة الصينية، ولديها صناعات متعددة واكتفاء ذاتي في جميع المجالات⁽¹⁷⁾.

وترى إيران في سعي الحكومة الهندية لبناء علاقات إستراتيجية مع دول آسيا التي تمتلك مخزوناً كبيراً من الطاقة؛ فرصةً للتقارب وبناء علاقات إستراتيجية في المستقبل، وفي هذا الصدد تؤكد إيران أن مصلحتها فوق كل اعتبار، وأنها لا تجد في تقوية علاقاتها بالهند أي تناقض مع كون الهند تقيم علاقات إستراتيجية مع إسرائيل، وتزايد العلاقات بينهما في المجالات العسكرية والتكنولوجية والاستخباراتية والاقتصادية بشكل كبير وملحوظ⁽¹⁸⁾.

وفي هذا الصدد صرح وزير الخارجية الإيرانية محمد جواد ظريف بأن الفرص الاقتصادية والتجارية بين إيران والهند أوسع من النفط والغاز والطاقة، ووصف على هامش الملتقى الاقتصادي الإيراني-الهندي في نيودلهي، إيران والهند أنهما يكمل

أحدهما الآخر، وأنَّ إيران تعتمز تطوير وتوسيع علاقاتها مع الهند⁽¹⁹⁾.

وتلعب إيران مع الهند على الورقة الشيعية، إذ تستغل الوجود الشيعي الكبير في الهند من أجل التقارب مع دلهي، فعدد المسلمين الشيعة في الهند يتراوح بين 16 و24 مليون، كما جاء في تقرير مركز بيو عام 2009²⁰، ويشكل هؤلاء المسلمون الشيعة جزءاً من النسيج السياسي، والبيروقراطي في الهند، كما أنَّ لهم حضوراً في قوات الأمن الهندية، وتدعم الأغلبية الشيعية في الهند المعارضة المدعومة من إيران في البحرين واليمن، كما تستغل إيران حاجة الهند لبيع الأسلحة الروسية والأوروبية المصنوعة محلياً للتقارب مع الهند والاستفادة من إمكاناتها المادية والبشرية، ونجحت بالفعل في توقيع العديد من الاتفاقيات في مجالات الدفاع والأمن، بما في ذلك التدريبات المشتركة وتبادل الزيارات، وفي حال رفع العقوبات المفروضة على إيران وارادات وصادرات السلاح من وإلى إيران، والمقرر في نوفمبر 2020 وفقاً لبنود الاتفاق النووي، قد نجد الهند من أكبر الدول الداعمة لإيران بالسلاح والعتاد العسكري⁽²¹⁾.

وقد سبق وطلبت إيران مساعدة الهند لها سنة 1993 في إطار تطوير بطاريات جديدة من أجل غواصات من طراز 3 كيلو، كانت قد اشترتها من روسيا، وكانت البطاريات التي وفّرها الروس لا تتلاءم ومياه الخليج الدافئة، وكانت للهند خبرة مسبقة في تصنيع مثل تلك البطاريات التي تناسب هذه البيئة، واستمرت مساعدة الهند لإيران في أغراض أخرى، متعلقة بعتاد حربي روسي، كان من ضمنه مقاتلات ميغ - 29، وسفن حربية، وغواصات، وتكنولوجيا الصواريخ، والدبابات، ولا يقتصر التعاون بين البلدين على ذلك، بل لكل بلد منهما الحق في استخدام القواعد العسكرية التي يمتلكها الطرف الآخر؛ من أجل عمليات قتالية، إذا ما كانت إحدهما في حالة حرب⁽²²⁾.

ثالثاً: التفاعلات الإقليمية والدولية وتأثيرها على العلاقات الهندية الإيرانية

ترى كل من الهند وإيران أهمية كل منهما للآخر، فالهند تتنافس بقوة على مناطق النفوذ مع الصين، وإيران تصارع للخروج من حالة العزلة التي تفرضها عليها الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس دونالد ترامب، ولذلك تعمل البلدين على الاستفادة من المتغيرات الدولية لتعزيز علاقتهما لتمتد إلى مجالات استثمار مختلفة تشمل الطرق واستكشاف النفط⁽²³⁾.

وتأتي التطورات السابقة في ظل تعثر شراكة إيران مع الدول الأوروبية، إذ نجح رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي خلال زيارته لطهران في مايو 2017، في توقيع ثمانية مذكرات تفاهم لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي، هذا بخلاف اتفاق ثلاثي مع إيران وأفغانستان في مجال الشحن وتطوير الطرق لتوفير ممر آمن للوصول إلى الأسواق

الأفغانية وتصدير البضائع والمواد المعدنية من أفغانستان إلى أسواق المنطقة⁽²⁴⁾.
 ومن شأن التطورات السابقة، في حال استمرارها، أن تضاعف قيمة التبادل التجاري بين الدولتين ثلاث مرات مستقبلاً، لتصل إلى 30 مليار دولار مقارنة بنحو 10.2 مليار دولار في عام 2016 وذلك بحسب غرفة التجارة والصناعة والمناجم والزراعة الإيرانية⁽²⁵⁾.

ويعكس ذلك مدى الأهمية التي توليها إيران لعلاقتها مع الهند، والتي تمثل لإيران بديلاً يساعدها في تفاذي العزلة الدولية التي تفرضها عليها الولايات المتحدة، ليس هذا فحسب، بل وترى إيران في الهند قوةً اقتصاديةً صاعدةً يمكنها أن تساعدها في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، فضلاً عن أهميتها في مجال التكنولوجيا خاصة النووية التي تسعى إيران لامتلاكها من أجل استكمال صناعة القنبلة النووية، ويعني هذا أن علاقة الطرفين ببعضها في غاية الأهمية وإن كانت أهميتها لإيران في الوقت الحالي تبدو أكبر؛ لحاجاتها لتوفير عدد من السلع والخدمات التي قد تجد صعوبة في توفيرها أو الحصول عليها من أماكن أخرى، لكن رغم التطورات المتلاحقة التي تشهدها العلاقات الاقتصادية بين إيران والهند، إلا أن المخاطر الجيوسياسية قد تعرقل تقدم الشراكة الاقتصادية بينهما مستقبلاً.

وقد أدت مجموعة من العوامل إلى نمو متزايد في العلاقات الهندية-الإيرانية منها: دعم العلاقات التجارية ما بين الهند وإيران من خلال مجموعة من المشاريع المشتركة، ومدد شبكة من البنى الأساسية لتسهيل عمليات انتقال السلع والبضائع عبر إيران وأفغانستان إلى آسيا الوسطى، وكان للأوضاع المتدهورة في أفغانستان دورها في النمو المتسارع للعلاقة حيث دعم الطرفان التحالف الشمالي الأفغاني، الذي لعب بعد الحرب الأمريكية على أفغانستان دوراً في استقرار الأوضاع، وأخيراً كان للموقف الإيراني الداعم للهند في مواقفها إزاء كشمير، دوره في تعميق العلاقات، حيث تعتبر إيران أن كشمير جزء لا يتجزأ من الهند، وذلك على خلاف خطها الذي انتهجته سابقاً في دعم القضايا الإسلامية⁽²⁶⁾.

لكن كان لتوطيد الهند علاقاتها بإسرائيل خاصة في الشؤون العسكرية، أثرها على توتر العلاقات، كذلك كان لعلاقات كل من الهند والولايات المتحدة وتباين رؤاهم بشأن التعامل مع إيران أثره في الطرفين، وإن كانت الهند حريصة على توازن علاقاتها مع الجميع، إلا أن استمرار هذا الآن بات صعباً في ظل حرص الإدارة الأمريكية على حث حلفائها على إحكام الحصار على النظام الإيراني المعادي للولايات المتحدة⁽²⁷⁾.

في بداية الألفية الجديدة تسارعت وتيرة نمو العلاقات الهندية-الإيرانية، وتمثل

التحول الإستراتيجي في العلاقات بعد "إعلان نيودلهي" عام 2003 الذي جاء تحت عنوان: "رؤية لشراكة إستراتيجية في إقليم مستقر وآمن ومن أجل تعزيز التعاون الإقليمي والدولي"، والذي تضمن مجالات تعاون مختلفة في مقدمتها: المواصلات والطاقة والصناعة والعلوم والتقنية والزراعة، بالإضافة إلى التأكيد على استكشاف فرص التعاون العسكري خاصة التدريب وتبادل زيارات الفنيين والعسكريين، وتطوير الطريق الواصل بين ميناء تشابهار الإيراني وكابل؛ وذلك من أجل عبور السلع من إيران إلى آسيا الوسطى عبر أفغانستان. وتمثلت نقطة الخلاف الوحيدة خلال تلك الفترة في تصويت الهند في عام 2005 على قرار وكالة الطاقة النووية "ضد إيران" الذي يطلب من مجلس حكماء الوكالة تحويل ملف إيران إلى مجلس الأمن في حال رفض إيران تعليق تخصيب اليورانيوم وفتح كافة منشآتها للتفتيش والمراقبة؛ الأمر الذي دفع إيران لإلغاء الاتفاق الخاص بإمداد الهند بالغاز المسال، ما دفع الهند بدورها للانسحاب من مشروع أنابيب الغاز الذي كان مخطّطاً له أن يمتد من إيران عبر باكستان إلى الهند⁽²⁸⁾.

خلال تلك الفترة، اعتمدت الدولتان لحل الخلافات والتوترات التي تنشأ بينهما بين الحين والآخر "إستراتيجية الحوار"، وقد وُضعت هذه الإستراتيجية بهدف استكشاف فرص التعاون، وهي منبثقة من إعلان نيودلهي، وتهدف إلى زيادة الصادرات خاصة الأسلحة الهندية إلى إيران، وتزويدها بالتكنولوجيا الحديثة خاصة في مجال تطوير الأسلحة الروسية التي تمتلكها، وذلك في مقابل سماح إيران للهند بالوصول إلى القواعد العسكرية الإيرانية في حالة الحرب مع باكستان، ولكن الولايات المتحدة وإسرائيل وقفا في وجه تلك التطورات ونصحا الهند عام 2004 بتقليل التعاون خاصة في المجالات الدفاعية والطاقة مع إيران، وهو ما تأخذه الهند بعين الاعتبار، إذ تفضل الهند على أية حال إيران بدون أسلحة نووية؛ وهو ما دفعها للموافقة على قرار الأمم المتحدة السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمراقبة البرنامج النووي الإيراني، وعبرت الهند عن استعدادها للمشاركة في الجهود الرامية إلى تشديد العزلة حول إيران، وذلك على أمل أن تدعم الولايات المتحدة تطلعات الهند لتعزيز مكانتها بين القوى الدولية⁽²⁹⁾.

تحاول الهند بالرغم من ذلك أن تمارس سياسة التوازن في علاقاتها مع الولايات المتحدة وإسرائيل ودول الخليج من جهة وعلاقاتها مع إيران من جهة ثانية، وتبذل جهوداً "لإقناع هذا التحالف المعادي لإيران بحاجتها الماسة لدخول أسواق دول آسيا الوسطى وأفغانستان دون العبور من باكستان، وهو ما تعمل الولايات المتحدة والدول الخليجية على استيعابه، وإقناع الهند بتعويضها عن النفط الإيراني من خلال زيادة مبيعاتها من النفط الخليجي، ونجحت هذه الجهود بالفعل في أن تتحول إيران من المرتبة الثالثة

للدول المصدرة للنفط للهند إلى المرتبة الـ12، ولذلك فإنه على عكس الفترات السابقة التي شهدت تطوراً كبيراً في العلاقات ما بين طهران ونيودلهي، باتت نيودلهي على دراية بخطورة التحديات التي تواجه علاقاتها مع طهران، خاصة بعد زيارة بنيامين نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي للهند والجولة العربية التي قام بها رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي وزيارة المسؤولين الخليجين للهند في المقابل⁽³⁰⁾.

وإن كان زيادة التوتر مع جارتها باكستان والتقارب الأوروبي مع طهران، يجعل الهند مترددة في اتخاذ موقف حاسم إزاء طهران، على الرغم من الضغوط التي تتعرض إليها، خاصة وأن إيران تغري الهند بأسواقها المفتوحة والاستثمار في مصادر النفط والغاز على المدى الطويل وإلا سوف تقوت عليها الفرص لصالح غريمها الصين⁽³¹⁾.

ولكن في النهاية لم يكن أمام الهند سوى الرضوخ للإرادة الأمريكية، والالتزام بالعقوبات الأمريكية على إيران؛ خوفاً من الدعم الأمريكي لباكستان، إذ تملك الولايات الأمريكية نفوذ واسع في باكستان يمكن توظيفه للضغط على الهند⁽³²⁾.

يضاف إلى ذلك، أنه ليس من مصلحة الهند أن تدفع بعلاقاتها مع دول الخليج نحو التوتر على حساب تحسين علاقاتها بإيران، خاصة وأن الجانب الاقتصادي هو العمود الفقري في العلاقات الهندية - الخليجية، إذ أصبح مجلس التعاون الخليجي شريكاً تجارياً رئيساً للهند، فضلاً عن تعزيز الروابط الأمنية مع دول الخليج، إذ وقعت الهند خلال الأعوام الأخيرة اتفاقيات للتعاون الدفاعي مع الإمارات وقطر وعمان، كما تتطلع نيودلهي إلى توقيع اتفاقية للتعاون الدفاعي مع السعودية، وتهدف الهند من خلال هذه الشراكة إلى التصدي للقرصنة وتأمين إمدادات الطاقة وضمان سلامة خطوط الاتصالات البحرية، وتأمين مصالحها في الجزء الغربي من بحر العرب والمحيط الهندي⁽³³⁾.

إن علاقات الهند بإيران كانت وستظل مليئةً بالتعقيدات نظراً لوجود مزايا اقتصادية وجغرافية إستراتيجية للعلاقة يقابلها رؤى ومصالح متناقضة للأطراف الخارجية الفاعلة مثل: الولايات المتحدة وباكستان والصين ودول الخليج العربي⁽³⁴⁾. ومن ثم، ستظل العلاقات الهندية الإيرانية مليئةً بالتحديات والكثير من التقلبات بسبب معطيات الجغرافية السياسية وتغير مصالح القوى المؤثرة المتنافسة، إضافة إلى استمرار الأزمات الخارجية خاصة أزمة العلاقات الأمريكية الإيرانية والخليجية الإيرانية، التي تلعب دوراً مهماً في التأثير على العلاقات الهندية الإيرانية⁽³⁵⁾.

وصلت إيران في علاقاتها بالهند إلى مراحل متقدمة فاقت من خلالها العديد من الدول الأخرى، إذ أصبحت ثالث أكبر مورد للنفط بعد العراق والسعودية عام 2018،

وقامت ولأول مرة بدفع ثمن النّفط الإيراني بالروبية بدلاً من الدولار في عام 2013؛ مما حقق للهند خصومات كبيرة، يضاف إلى ذلك أنّ العديد من مصانع التكرير الهندية مناسبة تماماً لنوعية النّفط الخام الإيراني، وهي النقطة التي عززت من اعتماد الهند على إيران بصورة أكبر، وقد كان هذا هو السبب الرئيس الذي دفع الهند لطلب استثناء عام 2018 من العقوبات التي أعاد ترامب فرضها على إيران⁽³⁶⁾.

كما تتخذ الهند إيران معبراً للتجارة مع بلدان أخرى بسبب موقعها الجغرافي المتميز، وتأمل في تحقيق إنجازات كبيرة واستغلال موارد الطاقة في منطقة آسيا الوسطى، إذ تثير الاستثمارات الصينية الكبيرة في تلك المنطقة قلق الهند، وهذا على الأرجح السبب وراء استثمار الهند نحو نصف مليار دولار في ميناء تشابهار في إيران لأغراض الاتصال. كما تمثل إيران أهمية إستراتيجية للهند في مجال مكافحة الإرهاب خاصة في أفغانستان وباكستان⁽³⁷⁾.

وتأتي التحركات تجاه إيران في إطار الطموحات الهندية الكبرى، إذ تسعى الهند لأن تتحول إلى قوة عظمى، وأن تلعب دوراً أكبر على المستويين الإقليمي والدولي، وترى في إيران وسيلة يمكنها أن تساعدها في تحقيق تلك الطموحات⁽³⁸⁾.

ورغم أنّ الهند ترتبط بعلاقات متنوعة مع الولايات المتحدة إلا أنّها لا تشعر بالارتياح للدور الذي تقوم به الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وتُشاطر إيران القلق إزاء الحالة الأمنية الداخلية في دول آسيا الوسطى، وذلك نتيجةً لخوفهما المشترك من تجدد نفوذ الإسلاميين السنة في أفغانستان ومناطق أخرى⁽³⁹⁾.

وتسعى الدولتان إلى الاستفادة من علاقتهما على المستوى المحلي والدولي، فالهند لا تزال تواجه صراعاً بين مختلف الطوائف المسلمة والهندوسية، ولهذا فامتلاك الهند لعلاقات قوية مع إيران وغيرها من الدول الإسلامية من شأنه تهدئة مخاوف الأقليات المسلمة في الداخل⁽⁴⁰⁾.

وتسعى نيودلهي إلى تعزيز علاقاتها مع طهران للتخفيف من نفوذ الصين وباكستان الإقليمي، إذ ترى القيادة الهندية أنّ تعزيز الشراكة مع إيران -رغم أنّها محفوفة بالمخاطر الجيوسياسية- ضرورية لمواجهة المنافسة الإقليمية في مجال دعم التجارة في آسيا الوسطى خاصة مع اتجاه باكستان لتطویر ميناء جوادر بالتعاون مع الصين، إذ إنّ الدولتين تسعيان لتطویر علاقاتهما مع دول مثل طاجيكستان وتركمانستان وغيرها، والتي تمثل أسواقاً واسعة للسلع الهندية⁽⁴¹⁾.

وتبدي الهند أيضاً اهتماماً خاصاً بتعزيز شراكتها النّفطية مع إيران، إذ إنّ الأخيرة تمثل لها مصدراً حيويّاً للحصول على الإمدادات من النّفط الخام أو الغاز الطبيعي، وهو

ما يفسر إصرار الهند على تنفيذ مقترحها السابق ببناء خط أنابيب غاز تحت البحر ينقل الغاز الإيراني من تشابهار إلى ميناء بوربندر الهندي، والذي سيُسهم في حالة تنفيذه- في تعزيز وتنويع مصادر احتياجاتها من الغاز، بينما ستمارس استثمارات الشركات الهندية في سوق النفط الإيرانية دوراً مهماً في تأمين احتياجات مصافي النفط الهندية، فبحسب السفير الإيراني في الهند علي جكيني فإن ميزان التجارة بين إيران - التي تعد خامس أكبر شريك تجاريّ- والهند عام 2018 ارتفع إلى 17 مليار دولار بزيادة 24% عن عام 2017. في حين قد بلغت صادرات إيران إلى الهند 36.13 مليار دولار، وهو ما يمثل 6.2% من إجمالي واردات الهند خلال هذه الفترة الزمنية. وفي المقابل، بلغت صادرات الهند إلى إيران 3.3 مليار دولار، أي 1% من إجمالي صادرات الهند⁽⁴²⁾.

مع هذا فإن كان اتجاه الهند نحو دعم علاقتها الاقتصادية مع إيران مؤخرًا ينطوي على كثير من المصالح المتعارضة مع أطراف ثالثة ترتبط بعلاقات قوية مع الهند. فمن ناحية، تأسس الأخيرة شركات اقتصادية قوية مع معظم دول المنطقة العربية، فضلاً عن أنها وسعت من نطاق تعاونها الاقتصادي والعسكري مع إسرائيل، التي تصاعدت حدة التوتر بينها وبين إيران في الفترة الأخيرة، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر في العموم على قدرة الهند على تطوير علاقاتها مع إيران بالشكل المأمول⁽⁴³⁾.

رابعاً: الهند وتحديات العلاقة مع إيران

تواجه الهند في علاقاتها مع إيران جملةً من التحديات من شأنها أن تؤثر على مستوى العلاقة، وتحد من إمكانية تطورها في المستقبل القريب، ويأتي على رأس تلك التحديات العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران، والتي أجبرت نيودلهي على إعادة تقييم ليس فقط علاقاتها مع إيران بل ومع القوى الإقليمية الرئيسة في الشرق الأوسط، والتمثليين في دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل وإيران، وبما اضطرت الهند كغيرها من الدول التي تستورد النفط إلى تنويع مواردها حتى لا تتأثر بالعقوبات الأمريكية⁽⁴⁴⁾.

وبعد أن كانت الهند ثاني أكبر مشتر للنفط الخام الإيراني بعد الصين، شهدت علاقات الطاقة بينها وبين إيران تغيراً كبيراً، خاصة بعد أن أنهت الولايات المتحدة قرار التمديد لبعض الدول ومنها الهند لشراء النفط من إيران، إذ بالرغم من الإغراءات الإيرانية للهند مثل الشحن المجاني، والائتمان الممتد، والدفع بالروبية، فإن إصرار واشنطن على وقف واردات النفط من إيران دفع نيودلهي إلى تغيير حساباتها والامتنال لمطالب ترامب، الذي شجع بدوره حلفاء واشنطن المنتجين للنفط على زيادة الإنتاج؛

لتعويض الدول المستوردة للنفط الإيراني ومنها الهند التي زادت بالفعل وارداتها من النفط الأمريكي بكميات تجاوزت وارداتها من مورديها التقليديين في الشرق الأوسط، كما حصلت نيودلهي على ضمانات من الإمارات العربية المتحدة التي وعدت بتغطية أيّ نقص قد تواجهه الهند بسبب الوضع الحالي⁽⁴⁵⁾.

فزيادة التوترات الأمنية الخطيرة في مضيق هرمز بسبب تعرض عدد من ناقلات النفط لهجمات مباشرة وتعرض بعضها للاحتجاز، يجعل الهند في حاجة للاعتماد على المصادر الأكثر استقراراً، والدول المصدرة ذات العلاقات الإيجابية مع النظام العالمي، وعلى رأسها السعودية والإمارات التي تولي العلاقة مع الهند اهتماماً كبيراً، وهو ما انعكس في تبادل الزيارات على المستويات العليا، بدءاً من زيارة رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي للإمارات في أغسطس 2019، وزيارة الشيخ محمد بن زايد ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، للهند في فبراير 2016، ثم في يناير 2017، والاتفاق على نقل العلاقات بين البلدين إلى مستوى "الشراكة الإستراتيجية الشاملة"، بالإضافة إلى توقيع عدد من مذكرات التفاهم للتعاون في عدد من المجالات، شملت الفضاء السيبراني والدفاع والنقل البري والبحري والمشروعات الصغيرة والمتوسطة والزراعة والقوى العاملة والإعلام والطاقة، بالإضافة إلى توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في مجالات الموانئ البحرية والقوى العاملة والسكك الحديدية والبورصة⁽⁴⁶⁾.

يضاف إلى ذلك أنه ليس من مصلحة الهند أن توتر علاقاتها مع دول الخليج لصالح إيران، خاصة وأنّ مجلس التعاون الخليجي أصبح شريكاً تجارياً رئيساً للهند، وهو ما تعكسه زيادة إجمالي حجم التجارة بين نيودلهي ودول الخليج من حوالي 55.5 مليار دولار أمريكي عام 2000 / 2001 إلى 158.41 مليار دولار عام 2012 / 2013، علاوة على ذلك، هناك حوالي 6 ملايين عامل هندي يشكلون الجزء الأكبر من العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي، ما ترتبت عليه زيادة التحويلات المالية من هذه العمالة إلى الهند، التي بلغت 29.29 مليار دولار أمريكي وفقاً لإحصائيات البنك الدولي في عام 2012، وبما يمثل 47% من إجمالي التحويلات المالية للهند من كل دول العالم⁽⁴⁷⁾.

وبالفعل أسهمت هذه التطورات التي تشهدها علاقات الهند بدول الخليج في تقليل الواردات النفطية الهندية من إيران، إذ لا توفر إيران في الوقت الراهن سوى 10% من واردات الهند النفطية، هبوطاً من 16% عام 2008. وذلك بالرغم من محاولات الدولتين منذ شهور التوصل لآلية لحل مشكلة دفع قيمة النفط الذي تستورده الهند من إيران بالعملة الهندية، وإن كانت الهند لا تزال تبذل بعض الجهد من أجل الإبقاء على قناة

اتصال مفتوحة بين البلدين، وذلك في حال تقلصت الضغوط الأمريكية على طهران وتم التوصل لاتفاق بشأن برنامجها النووي⁽⁴⁸⁾.

فالفرد الرسمي الهندي على انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني، عبارة عن مزيج من ردود الفعل الدبلوماسية الحذرة، وإن كان يميل نحو المحافظة على الاتفاق النووي الإيراني، إذ أصدر المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الهندية، رافيش كومار، بياناً أكد فيه على ضرورة الوصول إلى حل سلمي للقضية النووية الإيرانية، من خلال الحوار والمساعي الدبلوماسية، ومن خلال احترام حق إيران في الاستخدام السلمية للطاقة النووية، ومطالباً كافة الأطراف المشاركة في الاتفاق بالعمل بصورة بناءة لمعالجة وحل تلك القضايا التي تمخضت عن خطة العمل الشاملة المشتركة⁽⁴⁹⁾.

وتلقي تلك التحديات بظلالها على العلاقات الهندية-الإيرانية من جهة والعلاقات الهندية الخليجية من جهة أخرى، خاصة بعد تخلي الهند عن موقفها التقليدي الداعم لإيران، وحدوث انخفاض كامل في مشترياتها من النفط، وعلى الأرجح، سيمثل هذا مرحلة جديدة في العلاقات بين الهند وإيران، على الأقل حتى الانتخابات الأمريكية القادمة⁽⁵⁰⁾.

خلاصة

تعتمد عملية تحسين العلاقات الهندية مع إيران في هذه الفترة إلى حد كبير على العلاقات الأمريكية الإيرانية، ومن المتوقع ألا تغض الهند الطرف عن اهتماماتها الرئيسية في المنطقة، وخاصة ميناء تشابهار وارتباطه بوسط آسيا وأفغانستان، لذا فإنه على الرغم من أن العقوبات قد أدت إلى تجمد التجارة بين البلدين، فإن الهند دائماً ما تستأنف تطلعاتها للعمل عليها، وعلى الأرجح ستختار نيودلهي الاستمرار في متابعة العلاقات الهندية-الإيرانية، حتى وإن جاء ذلك بنشاط أقل، وعلى المدى البعيد، سيعتمد موقف الهند مع إيران اعتماداً كبيراً على الرؤساء الأمريكيين المستقبليين، وهذا سيمنح المصالح الهندية فرصة في المنطقة⁽⁵¹⁾.

فالوضع وإن كان مأزوماً وبه تحديات جمة خلال هذه المرحلة، إلا أن المستقبل قد يكون به من الفرص ما يسمح لإيران والهند بصياغة سياسة قائمة على التعاون والتكامل بين كافة الأطراف الإقليمية دون أن يكون الهدف منها تحقيق مصالح القوى الخارجية الفاعلة في الإقليم⁽⁵²⁾.

وتبحث الهند كغيرها من دول مجموعة البريكس عن خارطة طريق جديدة تختلف عن مسار "خارطة الطريق الأمريكية" للتنمية. وفي هذا الصدد يشير الخبراء إلى أن

الازدواجية تمثل نهج عمل الكثير من البلدان. وهذه الازدواجية، تُعد بمثابة مفترق طرق تجد فيه القوى الناشئة حديثاً موطئ قدم لها. ويضيفون: "تدير هذه الدول سياساتها الخارجية بناءً على الافتراض بأن الولايات المتحدة، لم تُعد القوة الاقتصادية العظمى، وأن دورها آخذٌ في التراجع على الصعيد العالمي⁽⁵³⁾، ما يعني أن استجابة نيودلهي لمحاولة أميركية تهدف لدفعها لقطع العلاقات التجارية مع إيران، والالتزام بالحظر المفروض على منتجاتها خاصة النفطية، ليس أكثر من تكتيك مؤقت ستخدمه نيودلهي لحين تغيير الأوضاع على المسرح العالمي⁽⁵⁴⁾.

بناءً على ما سبق، فإن العلاقة التي تجمع الهند وإيران قد تشهد بعض التراجع في الوقت الحالي، وذلك على وقع التحديات التي تواجه البلدين، والضغط الأمريكي الكبيرة على الدول المتعاونة مع إيران ومنها الهند، ولكن لن يتم قطعها بالكامل؛ بسبب حاجة الهند المتزايدة إلى الطاقة، والخلافات المتصاعدة بينها وبين الصين، وخوفها من قيام الصين بملء الفراغ الذي ستتركه مع إيران في حال انسحاب الهند من كافة المشاريع التي تجمعها بالهند، فالهند وعلى الرغم من علاقاتها بالولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي، تحاول بناء شبكة علاقات إقليمية مع كل من أفغانستان وباكستان وإيران، استجابةً للمتطلبات المحلية التي تُعد ذات أهمية كبيرة في سياسات الهند الإقليمية والدولية، لذلك ستظل إيران، رغم خلافها مع الغرب، تشكل جزءاً أساسياً من حسابات الهند المستقبلية، ولن يغير من تلك الإستراتيجية سوى تعويض الولايات المتحدة للهند عن تلك العلاقة، ونجاح الدول الخليجية في التقارب مع الهند من جهة، ودفعها بالطرق الدبلوماسية من خلال شبكة المصالح الكبيرة التي تجمعهم لجعل العلاقة مع إيران في حدودها الدنيا لتأثيرها السلبي على الأمن والاستقرار في منطقة الخليج.

المراجع والمصادر

- (1) جابر سعيد عوض، علاقات الهند الإقليمية والدولية، موقع الجزيرة نت، تاريخ الاطلاع: 5 سبتمبر 2019، <http://ksa.pm/ngw>
- (2) خالد رحمن، العلاقات الهندية الإيرانية.. التطور التاريخي والرؤية المستقبلية، مركز الجزيرة للدراسات، (21 مارس 2010)، تاريخ الاطلاع: 8 سبتمبر 2019، <http://ksa.pm/ngx>
- (3) براهما تشيلاني، الإستراتيجية الأميركية الجديدة في آسيا.. الملامح والتحديات، موقع الجزيرة للدراسات، (19 فبراير، 2012)، تاريخ الاطلاع 6 سبتمبر 2019، <http://studies.aljazeera.net/ar/repors/2012/02/2012219114838206874.html>
- (4) هدي الحسيني: عقوبات ترامب على إيران غيّرت سياسة الهند؛ موقع العربية نت، (18 يوليو 2019)، تاريخ الاطلاع: 14 سبتمبر 2019، <http://ksa.pm/ngz>
- (5) سمير زكي البسيوني، العلاقات الهندية الإيرانية أقوى من النفط، مجلة مختارات إيرانية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية مؤسسة الأهرام، العدد 82، 1 مارس 2007)، ص 17.
- (6) برلكرتي غوبتا، المآزق الهندي بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني، الشرق الأوسط (لندن: مؤسسة الشرق الأوسط، العدد 14410، 12 مايو 2018)، ص 6.
- (7) قاديرا بيثياجودا، دور الهند المتغير في شؤون الشرق الأوسط، موقع بروكينجز، (28 أبريل 2017)، تاريخ الاطلاع: 5 سبتمبر 2019، <http://ksa.pm/nh0>
- (8) المرجع السابق.
- (9) آية عبدالعزيز، دبلوماسية التنمية.. إستراتيجية الهند بعد فوز "ناريندرا مودي"، المركز العربي للبحوث والدراسات، (1 يونيو 2019)، تاريخ الاطلاع: 6 سبتمبر 2019، <http://www.acrseg.org/41222>
- (10) المرجع السابق.
- (11) البيان، العلاقات الإماراتية - الهندية.. شراكة إستراتيجية مثمرة، 25 أغسطس 2019، تاريخ الاطلاع: 9 سبتمبر 2019، <http://ksa.pm/nh1>
- (12) هارش في بانث، دور مودي في السياسة الخارجية الهندية، مركز سمث للدراسات، (15 مارس 2019)، تاريخ الاطلاع: 14 سبتمبر 2019، <http://ksa.pm/nh2>
- (13) محمد مكرم بلعوي، السياسة الخارجية الهندية بعد انتخابات 2019، المعهد المصري للدراسات، (2 يوليو 2019)، تاريخ الاطلاع 9 سبتمبر 2019، <http://ksa.pm/nh3>
- (14) خالد رحمن، العلاقات الهندية الإيرانية.. التطور التاريخي والرؤية المستقبلية، مرجع سبق ذكره.
- (15) Shireen Hunter, Iran's Foreign Policy in the Post-Soviet Era: Resisting the New International Order, (Santa Barbara: Praeger, 2010), p 119-121
- (16) سمير زكي البسيوني، العلاقات الهندية الإيرانية أقوى من النفط، مرجع سبق ذكره.
- (17) عبدالهادي الخلاقي، العلاقات الإيرانية الهندية مصالح اقتصادية وتحالفات عسكرية، مرجع سبق ذكره.
- (18) المرجع السابق.
- (19) موقع الوطن نيوز، ظريف: العلاقات التجارية الإيرانية الهندية أوسع من الطاقة، (3 ديسمبر 2016)، تاريخ الاطلاع: 5 أكتوبر 2019، <http://ksa.pm/nka>
- (20) Pew Research Center, Mapping the Global Muslim Population, (Oct. 7, 2009), accessed on: 3 (20 Nov. 2019, <https://cutt.us/POok9>
- (21) سمير زكي البسيوني، العلاقات الهندية الإيرانية أقوى من النفط...، مرجع سبق ذكره.
- (22) نويد أحمد، الهند.. شريك إيران الإستراتيجي الخفي، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، (15 يناير 2016)، تاريخ الاطلاع: 15 سبتمبر 2019، <http://ksa.pm/nkb>

- (23) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، شراكة هشة: المكاسب الإيرانية ...، مرجع سبق ذكره.
- (24) سكاى نيوز، الصبر ينفد.. أوروبا تقترب من "الانقلاب" على إيران، (19 يناير 2019)، تاريخ الاطلاع: 14 أكتوبر 2019، <http://ksa.pm/nkc>
- (25) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، شراكة هشة: المكاسب الإيرانية ...، مرجع سبق ذكره.
- (26) مجلة الأيام، العلاقات الإيرانية الهندية مصالح اقتصادية وتحالفات عسكرية، (العدد 8975، 5 نوفمبر 2013)، تاريخ الاطلاع: 16 سبتمبر 2019، <http://ksa.pm/nh5>
- (27) خالد رحمن، العلاقات الهندية الإيرانية..، مرجع سبق ذكره.
- (28) المرجع السابق.
- (29) سمير زكي البسيوني، العلاقات الهندية الإيرانية أقوى من النفط، مرجع سبق ذكره.
- (30) وائل عواد، الهند وإيران مصالح وتحديات، رأي اليوم، (17 فبراير 2018)، تاريخ الاطلاع: 25 سبتمبر 2019، <http://ksa.pm/nh6>
- (31) صالح حميد، الالتفاف على العقوبات.. الهند تهمس في أذن إيران: لتتقايض، العربية نت، (07 مايو 2019)، تاريخ الاطلاع: 25 سبتمبر 2019، <http://ksa.pm/nh7>
- (32) آرثير لوبيك، التحالف الإيراني-الهندي، شبكة فولتير (27 فبراير 2005)، تاريخ الاطلاع: 12 سبتمبر 2019، <http://ksa.pm/nhb>
- (33) البوابة نيوز، المناورات الإيرانية الهندية في الخليج وإشكاليات المصالح المتبادلة، (31 أغسطس 2015)، تاريخ الاطلاع: 1 أكتوبر 2019، <http://ksa.pm/nhc>
- (34) Farah Naaz, 'Indo-Iranian relations: Vital factors in the 1990s', *Strategic Analysis*, (London: Taylor & Francis Group, Vol 25(2), 2001), p 227-242.
- (35) محمد سنان، العلاقات بين الهند وإيران، منتدى الشرق، (22 مايو 2019)، تاريخ الاطلاع: 27 أكتوبر 2019، <http://ksa.pm/nk2>
- (36) Kanishka Raj Singh, India's Iran Quandary, Middle East Institute, (6 September 2018), accessed on: 26 Oct 2019. <http://ksa.pm/nk4>
- (37) محمد سنان، العلاقات بين الهند وإيران.. مرجع سبق ذكره.
- (38) براكريتي غوبتا، المأزق الهندي بعد انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني، صحيفة الشرق الأوسط، (12 مايو 2018)، تاريخ الاطلاع 23 أكتوبر 2019، <http://ksa.pm/nk5>
- (39) أحمد باسل البياتي، أهمية موقع إيران الجغرافي لأمن الاتحاد السوفيتي وأثر ذلك في العلاقات بين البلدين 1981 - 1946، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، (الكويت، مجلس النشر العلمي، العدد 39، 2013)، ص 55-60
- (40) سمير زكي البسيوني، العلاقات الهندية الإيرانية أقوى من النفط...، مرجع سبق ذكره.
- (41) قاديرا بيثاجودا، سعي الهند لتحقيق مصالح إستراتيجية واقتصادية في إيران، موقع بروكينجز، (26 سبتمبر 2018)، تاريخ الاطلاع: 21 أكتوبر 2019، <http://ksa.pm/nk6>
- (42) الوفاق أون لاين، 17 مليار دولار.. قيمة التبادل التجاري بين إيران والهند، (31 يوليو 2019)، تاريخ الاطلاع: 14 أكتوبر 2019، <http://ksa.pm/nk7>
- (43) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، شراكة هشة: المكاسب الإيرانية من تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الهند، (22 فبراير، 2018)، تاريخ الاطلاع: 25 أكتوبر 2019، <http://ksa.pm/nk8>
- (44) موقع ميدل إيست أون لاين، الهند تجازف باستمرارها في شراء النفط الإيراني، (5/10/2018)، تاريخ الاطلاع: 16 أكتوبر 2019، <http://ksa.pm/nkd>
- (45) هدي الحسيني، عقوبات ترامب على إيران غيرت سياسة الهند...، مرجع سبق ذكره.
- (46) محمد فايز فرحات، الإمارات والهند.. شراكة تعززها المصالح المشتركة والبيئة الإقليمية، العين الإخبارية، (23

- أغسطس 2019)، تاريخ الاطلاع: 19 أكتوبر 2019، <http://ksa.pm/nke>
- (47) أحمد عاطف، "نهج متوازن": محفزات تطوير العلاقات الهندية - الخليجية، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، (1 يونيو 2014)، تاريخ الاطلاع: 19 أكتوبر 2019، <http://ksa.pm/nkf>
- (48) ذِكْرُ الرحمن، الهند وموازنة العلاقة مع إيران، صحيفة الاتحاد، (27 أكتوبر 2012)، تاريخ الاطلاع: 19 أكتوبر 2019، <http://bit.ly/2pmTrOL>
- (49) براكريتي غوبتا، المأزق الهندي بعد انسحاب الولايات المتحدة ...، مرجع سبق ذكره.
- (50) محمد سنان، العلاقات بين الهند وإيران...، مرجع سبق ذكره.
- (51) المرجع السابق.
- (52) خالد رحمن، العلاقات الهندية الإيرانية...، مرجع سبق ذكره.
- (53) جامعة جورجتاون كلية الشؤون الدولية، السياسة الهندية الإيرانية: مفترق طرق، (20 فبراير 2013)، تاريخ الاطلاع: 27 أكتوبر 2019، <http://ksa.pm/nkg>
- (54) موقع عربي 21، الهند تبحث عن بديل للنفط الإيراني بعد العقوبات الأمريكية، (29 يونيو 2018)، تاريخ الاطلاع: 27 أكتوبر 2019، <http://ksa.pm/nki>